مركز مدافع لحقوق الإنسان
DEFENDER CENTER FOR HUMAN RIGHTS

الانتخابات
ومستقبل السلام والاستقرار في ليبيا

فتحي علي

مركز مدافع لحقوق الإنسان

الانتخابات ومستقبل السلام والاستقرار في ليبيا

فتحي علي
عضو هيئة التدريس في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

إصدار : وحدة البحوث والدراسات بمركز مدافع لحقوق الإنسان

تنسيق ومتابعة : وحدة الإعلام والتواصل

مراجعة لغوية: إبراهيم عبد التواب

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز مدافع

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز مدافع لحقوق الإنسان

يسمح المركز باقتباس جزء أو أجزاء من الورقة البحثية شرط الإشارة إلى المصدر

مركز مدافع لحقوق الإنسان - يونيو 2022

7 rue des Carmes 75005, Paris, France

فهرس

1.مقدمة **4**

2.الانتخابات والصراعات: الحجج النظرية والفرضيات **5**

2.1. السلام الديموقراطي 5

2.2. الجانب المظلم للديموقراطية 7

2.3. فرضيات انتخابات ما بعد الصراعات 8

2.3.1. الانتخابات المبكرة 8

2.3.2. تأخير الانتخابات إلى حين 8

3. الانتخابات والصراعات: النماذج القياسية والأدلة الإحصائية **9**

4. الانتخابات والصراعات في ليبيا **16**

4.1. عنف انتخابات التأسيس 16

4.2. انتخابات المؤتمر الوطني وعنف ما قبل الانتخابات 17

4.3. انتخابات مجلس النواب والحرب الأهلية الثانية 19

4.4. الانتخابات القادمة: هل هناك عنف قادم؟ 19

4.4.1. النموذج القياسي 20

4.4.2. نتائج القياس 23

4.4.3. الانتخابات وفرص تجدد الصراع في ليبيا 26

5. الخاتمة والتوصيات **29**

ملخص

باستخدام نموذج قياسي لوغاريتمي قدمت هذه الورقة تقديرات لاحتمال تجدد الصراع في ليبيا إذا أُجريت انتخابات في نهاية العام الحالي، وقد أظهرت النتائج أن احتمال تجدد الصراع في ليبيا يبدو مرتفعًا في هذه الحالة، حيث يبلغ 71٪، كما أوضحت الورقة أن تأجيل الانتخابات حتى نهاية العام القادم لن يسهم كثيرًا في تخفيض احتمال تجدد الصراع، وأن تخفيض احتمال تجدد الصراع يتطلب حسب تقديرات النموذج إحداث تغييرات في طبيعة النظام السياسي الليبي بحيث يسمح بمشاركة سياسية أوسع للأطراف السياسية المختلفة، وتشمل هذه التغييرات أولًا التحول إلى النظام اللامركزي ونقل صلاحيات وموارد مالية أكبر من الحكومة المركزية إلى وحدات الحكم المحلي، كما يتضمن أيضًا الاستعاضة عن النظام الرئاسي المقترح بنظام برلماني، وأخيرًا تبني نظام انتخابي مختلط لانتخاب البرلمان بما يسمح للأحزاب السياسية بالمشاركة الفعالة في الانتخابات.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات وتجدد الصراعات، الحرب الأهلية الليبية، الانتخابات الليبية.

1. مقدمة

منذ بداية العام 2011 والمجتمع الليبي يعيش في حالة من عدم الاستقرار السياسي وسيادة العنف والصراع المسلح، وشهدت ليبيا خلال هذه الفترة ثلاثة حروب كبرى في الأعوام 2011، و2014، 2019، كما شهدت هذه الفترة أول انتخابات تشريعية عام 2012 وأخرى في عام 2014، وعُقد اتفاقان سياسيان بين أطراف الصراع: اتفاق الصخيرات في عام 2015، واتفاق جنيف في عام 2020. وبالرغم من ذلك، استمرت حالة عدم الاستقرار والانقسام السياسي. ومن أجل حلٍّ نهائي لمشكلة عدم الاستقرار السياسي والعنف؛ اتفق الفرقاء السياسيون على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في ديسمبر عام 2021، ولكن لم تتوافر البيئة المناسبة لإجراء هذه الانتخابات، وألقت الأطراف السياسية الليبية اللوم بعضها على بعض في الفشل في تحقيق الاستحقاق الانتخابي. وعلى الرغم من هذا الفشل، ظلت الأطراف الليبية المتصارعة ومعها المجتمع الدولي تصرح بأن حل الأزمة السياسية في ليبيا وإنهاء حالة الانقسام والصراع السياسي والعنف يكمن في إجراء انتخابات عامة في ليبيا. فهل يمكن أن تسهم حقا الانتخابات في تحقيق الاستقرار والسلام في ليبيا؟

بالنظر إلى تجارب البلدان التي مرت بصراعات وحروب أهلية، يصعب الجزم والإقرار بأن الانتخابات تنهي بالضرورة الصراعات والحروب الأهلية؛ إذ تشير الدراسات التي حاولت استقصاء تأثير الانتخابات على إنهاء الصراع وإحلال السلام إلى وجود آراء متباينة، ففي حين يرى بعضها أن الانتخابات تمثل أحد العناصر الأساسية في جهود بناء السلام في مجتمعات ما بعد الصراعات، يرى بعضها الآخر أن إجراء الانتخابات يمكن أن يقوض الديموقراطية الناشئة ويؤدي إلى إحياء الصراعات ويزيد من احتمالية عودة الحروب الأهلية. واستجابةً لهذا الاختلاف في تقويم تأثير الانتخابات على الصراعات والحروب الأهلية يرى فريق ثالث أن تأثير الانتخابات يتوقف على جملة من المتغيرات لعل أهمها هو توقيت إجراء الانتخابات، فإن أُجريت الانتخابات مبكرًا، فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة احتمال تجدد الصراع وعودة الحرب الأهلية.

تهدف هذه الورقة إلى استقصاء الأثر المحتمل للانتخابات -المزمع عقدها في ليبيا بحلول نهاية العام الجاري- في الصراع الليبي، وذلك من خلال استخدام بيانات 77 دولة شهدت على الأقل صراعًا أهليًّا واحدًا خلال الفترة من عام 1945 إلى عام 2008 لتقدير نموذج يقيس تأثير الانتخابات في فرص تجدد الصراع، ومن ثم استخدام البيانات المتوافرة حول ليبيا للوصول إلى تقديرات لاحتمالات عودة الصراع نتيجة لإجراء الانتخابات وفقا لهذا النموذج.

وسوف تقسم الورقة إلى خمسة أقسام، القسم الأول مقدمة تعرض هدف الورقة ومنهجيتها، والقسم الثاني يعرض أدبيات موضوع الورقة، أثر الانتخابات في تجدد الصراعات، ويعرض القسم الثالث نموذج قياس تأثير الانتخابات في الصراع، ويختص الجزء الرابع بتطبيق نتائج النموذج القياسي على الحالة الليبية ويتقصى الأثر المحتمل للانتخابات في الصراع في ليبيا، ويعرض الجزء الخامس الأخير خلاصة الورقة ونتائجها وتوصياتها.

2.الانتخابات والصراعات: الحجج النظرية والفرضيات

يرجع الاهتمام بدراسة تأثير الانتخابات في العنف والصراعات بالأساس إلى الاهتمام بدراسة طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والعنف، أي أن الاهتمام بالعلاقة بين الانتخابات والصراعات نابع من الاهتمام بتأثير الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي في العنف والصراعات، ويرجع ذلك إلى سببين: أولهما أن الرغبة في الوصول لفهم أفضل لتأثير الديموقراطية في العنف تستدعي فهم الآليات التي ينتقل بها هذا التأثير. ولقد أظهر الباحثون اهتمامًا خاصًّا بالانتخابات بوصفها متغيرًا يشرح الآلية التي ينتقل بها تأثير الديموقراطية. والسبب الثاني هو أن إجراء الانتخابات يمثل واحدًا من أهم أوجه الديمقراطية ومظاهرها- إنْ لم يكن أكثرها وضوحًا، حيث تلعب الانتخابات دورًا مركزيًا ومحوريًا في كل تعريفات النظام الديموقراطي، بمعنى أن عملية التحول الديمقراطي تتطلب بالضرورة إجراء انتخابات[1].

وفق هذا فإن الحجج والفرضيات المختلفة حول تأثير الانتخابات في الصراعات مستمدة بالأساس من الحجج والفرضيات المتعلقة بتأثير الديموقراطية في الصراعات، وفيما يلي عرض مختصر لهذه الحجج والفرضيات.

2.1. السلام الديموقراطي

ترى هذه الفرضية أن التحول نحو الديمقراطية وإجراء الانتخابات من شأنه أن يقلل دوافع العنف وينشر السلام بين الدول، أي أن التحول الديموقراطي يمنع الحروب الدولية وكذلك يقلل دوافع العنف ضمن الدولة الواحدة وبالتالي يقلل التوترات والصراعات الأهلية[2].

[1] L. Cederman, G. Kristian, and H. Simon, ‘‘Elections and Ethnic Civil War’’, *Comparative Political Studies*, 46, no. 3, (2013): 387-417.

[2] L. Cederman, S. Hug, and L. Krebs, “Democratization and civil war: Empirical evidence”, *Journal of Peace Research*, 47, no. 4, (2010): 377–394.

فرضية السلام الديمقراطي تستند بالأساس إلى ملاحظات Babst[3] الذي أشار إلى الغياب اللافت للحروب بين البلدان الديمقراطية، أي أن البلدان التي تتبنى النظام الديموقراطي تميل إلى تسوية خلافاتها بالطرق السلمية. وهذا ما دفع البعض إلى الاعتقاد بأن نشر الديمقراطية سوف يؤدي إلى نشر السلام في العالم.
فرضية السلام الديمقراطي توسعت لتشمل أيضا قدرة الديموقراطية على تحقيق السلام الداخلي ضمن البلد الواحد، فالنظام الديموقراطي يمكن أن يُنظر إليه على أنه نظام لإدارة الصراع حيث تلتقي فيه المصالح المختلفة والمتعارضة وتوضع لها حلول سلمية، أي أن الديمقراطية توفر إطارًا بديلا للعنف للتعبير عن المظالم وتسويتها لهذه المظالم، وبذلك تنتفي دوافع اللجوء للعنف في المجتمع[4].

بالإضافة لما سبق تلعب العملية الانتخابية دورًا محوريًا في فرضية السلام الديمقراطي، حيث يجادل أصحاب هذه الفرضية بأن الانتخابات تجعل الحكومات خاضعة للمساءلة والمحاسبة والتقويم من قبل المواطنين، وهذا يدفع الحكومات إلى التعاطي بفاعلية مع مطالبهم ومظالمهم وإيجاد تسويات مقبولة لها لكي تستمر في السلطة، ومن ثَم لا يوجد مبرر أو حافز للناس للجوء للعنف والمعارضة العنيفة[5]. فعندما تفشل الحكومة القائمة في التعاطي المقبول مع مطالب المواطنين ومظالمهم يمكن الاستعاضة عنها بحكومة أفضل من خلال الانتخابات، أي أن الانتخابات توفر حلا سلميا لمشكلة تداول السلطة.

فرضية السلام الديمقراطي جعلت من إجراء الانتخابات إحدى أدوات بناء السلام في مجتمعات ما بعد الصراعات. وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من قدرة الانتخابات على تسوية مشكلة تداول السلطة سلميًّا ودورها في تقليل مبررات اللجوء إلى العنف، يمكن النظر إلى الانتخابات على أنها وسيلة لإضفاء الشرعية على الاتفاقات المُنهية للصراعات[6].

[3] D.v. Babst, “Elective Governments—A Force for Peace.” *The Wisconsin Sociologist,* 3, no. 1, (1964) :9—14.

[4] N. Gleditsch, H. Hegre, and H. Strand, “Democracy and Civil War,” in *Handbook of War Studies III*. (University of Michigan Press: 2008).

[5] P. Collier and D. Rohner, "Democracy, development, and conflict." *Journal of the European Economic Association,* 6, no. 2-3, (2008): 531-540.

[6] P. Collier, A. Hoeffler, and M. Söderbom, "Post-conflict risks." *Journal of Peace Research,* 45, no. 4, (2008): 461-478.

2.2. الجانب المظلم للديموقراطية

يرى أصحاب هذه الفرضية أن عملية التحول الديمقراطي تخلق بيئة تسمح بنشوء وانتشار الاستقطابات والنزعات القومية والإثنية الإقصائية، مما يؤدي إلى نشوء صراعات عنيفة، سواء صراعات أهلية ضمن البلد الواحد أم صراعات بين البلدان[7]. وتستند هذه الفرضية إلى ملاحظات Huntington حول عملية التحول الديمقراطي وما يصحبها من زيادة في الطلب على المشاركة السياسية من قبل جموع المواطنين وعجز مؤسسات الدولة السياسية على استيعاب هذه الزيادة[8]. هذه الملاحظات تعرف بفجوة هنتنغتون Huntington gap ويعتقد أنصار هذه الفرضية أن هذه الفجوة تؤدي إلى نشوب الصراعات واللجوء إلى العنف في إطار التحول الديمقراطي، حيث تسعى النخب المتنافسة على السلطة في إطار تعبئة المواطنين وحشدهم وراءها إلى إثارة النزعات والنعرات الإثنية أو القبلية أو الجهوية للفئات والجماعات الاجتماعية التي ينتمون إليها ويسعون إلى خلق خصوم مفترضين من الفئات والجماعات الأخرى في المجتمع ويزيدون من مستوى التوتر والانقسامات داخل المجتمع، وإذا ترافق ذلك مع ضعف أجهزة ومؤسسات الدولة، تصبح الدولة عاجزة عن منع هذه النخب من استخدام الاستقطاب المجتمعي من أجل تحقيق مصالحها[9].

يعني ضعف أجهزة ومؤسسات الدولة أيضا أنه لا توجد آليات فاعلة تمنع أي جماعة عرقية أو جهوية من استخدام هذه الأجهزة والمؤسسات لمصلحتها على حساب الجماعات الأخرى في المجتمع. ومن شأن هذا زيادة حدة التنافس بين الجماعات المختلفة للسيطرة على أجهزة ومؤسسات الدولة من خلال الوصول للسلطة[10]. ويثير هذا التنافس المحموم بين الجماعات المختلفة قلقًا كبيرًا لديها ومخاوف على مصيرها ومصالحها قد يؤديان إلى تبني العنف بوصفه وسيلة لحماية الجماعة ضد المخاطر التي تترافق مع عملية التحول الديمقراطي وما تستلزمه من انتخابات[11].

ويرى أصحاب هذه الفرضية أنه عندما تواجه النخب انخفاضًا في رغبة الناس في المشاركة السياسية وتصبح عاجزة عن حشدهم وتعبئتهم وراءها، فإن هذه النخب سوف تلجأ لبناء مراكز قوى غالبا ما تكون مسلحة وتحشد

[7] D. Mansfield, and J. Snyder, "Democratization and war." *Foreign affairs,* 74, (1995): 79-97.

[8] P. Huntington, *Political order in changing societies*. (Yale University Press: 1968).

[9] J. Snyder, *From Voting to Violence: Democratization and Nationalist Conflict*. (New York: W. W. Norton: 2000)

[10] B. Weingast, "Constructing trust: the political and economic roots of ethnic and regional conflict." In (ed.) V. Haufler, K. Soltan, *Institutions and social order* (University of Michigan Press:1998): 163-200.

[11] J. Fearon, "Commitment problems and the spread of ethnic conflict." in (ed.) D. Lake and D. Rothchild, *The international spread of ethnic conflict,* (Princeton, NJ: Princeton University Press: 1998), 107– 26.

جملة من الأنصار من خلال استخدام المحابة والانتهازية والترهيب. وفي مثل هذه البيئة يمكن أن يتحول التنافس الانتخابي بسهولة إلى عنف وصراعات، فالفصائل القوية قد ترى في الانتخابات وسيلة لتعزيز نفوذها وسلطتها ولإضفاء الشرعية على هذه السلطة فتدفع باتجاه إجراء الانتخابات في حين تخشى الفصائل الأضعف أن تخسر الانتخابات ويتم سحقها وتهميشها، وقد تلجأ إلى العنف لمنع الانتخابات. قد يندلع العنف أيضا عندما ترفض إحدى الفصائل نتائج الانتخابات إذا اعتقدت أن الفائز سوف يسعى إلى التمسك بالسلطة ويستغل شرعية الانتخابات للتأسيس لنظام دكتاتوري[12].

2.3. فرضيات انتخابات ما بعد الصراعات

المواقف المتباينة من تأثير الديموقراطية إجمالا على الصراعات تنعكس أيضا في تباين الحجج حول تأثير الانتخابات في فرص النجاح في بناء السلام أو تجدد الصراعات في مرحلة ما بعد الصراع.

2.3.1. الانتخابات المبكرة

يعتمد أصحاب هذا الرأي على فرضية السلام الديمقراطي، ويطالبون بضرورة التعجيل بإجراء الانتخابات بعد انتهاء الصراع مباشرة، وذلك للاستفادة من تأثيرات الانتخابات والديموقراطية المعززة للسلام، حيث سوف يؤدي إجراء الانتخابات وتبني النظام الديموقراطي إلى إيجاد تسويات سلمية للاختلافات السياسية، وما دامت الانتخابات قادرة على ذلك، فإنه يفضل التعجيل بها. إن التعجيل بالانتخابات بعد انتهاء الصراع يساعد على نشر القيم الديمقراطية ويوفر طرقًا سلمية للمشاركة السياسية في المجتمع ويوفر الفرصة لبروز نخب معتدلة تؤمن بالتداول السلمي للسلطة ويضفي الشرعية على السلطات الجديدة، وكذلك يعجل بخروج قوات حفظ السلام الدولية وكل صور الوجود العسكري الأجنبي التي فرضتها ديناميات الصراع[13].

2.3.2. تأخير الانتخابات إلى حين

يعتقد أنصار هذا الرأي أنه -نظراً للتأثيرات السلبية للانتخابات في الاستقرار والصراعات- يفضل تأخيرها لفترة من الزمن تسمح باستكمال بناء مؤسسات الدولة بعد توقف الصراع، وأنه ينبغي عدم التعجل في إجراء

[12] E. Mansfield and J. Snyder, *Democratization and civil war*. Vol. 5. (Arnold A. Saltzman Institute of War and Peace Studies: 2008).

[13] P. Collier, A. Hoeffler, and M. Söderbom, "Post-conflict risks." *Journal of Peace Research,* 45, no. 4, (2008): 461-478.

الانتخابات، لأن ذلك قد يهدد الاستقرار والسلام الهش ويسبب العودة إلى الصراع من جديد. ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن إجراء الانتخابات بشكل مبكر من شأنه تمكين النخب والقيادات التي كانت منخرطة في الصراع وليس النخب المعتدلة والقيادات البرغماتية، كما أن إجراء الانتخابات قبل بناء مؤسسات الدولة وضمان مبدأ سيادة القانون من شأنه أن يجعل عملية الانتخابات عرضة للخروقات، مما قد يدفع بعض المتنافسين إلى اتباع أساليب غير ديمقراطية للفوز بها أو للتحجج بهذه الخروقات لعدم القبول بنتائجها في حالة خسارتهم لها أو حتى عرقلتها ومنع إقامتها في حالة توقعهم خسارتها. كل هذا من شأنه أن يهدد الاستقرار الهش وينذر بالعودة إلى الصراع من جديد. ولذلك يفضل أنصار هذا الرأي تأجيل الانتخابات لحين تحقيق تقدم ملموس في تعزيز قدرات مؤسسات الدولة خاصة تلك المتعلقة بسيادة القانون وحفظ النظام، مثل مؤسسات القضاء والمحاكم والقطاع الأمني، ورفع حرفية ومهنية الإدارة الحكومية وقطاع الإعلام[14].

3. الانتخابات والصراعات: النماذج القياسية والأدلة الإحصائية

الاختلافات النظرية حول تأثير الانتخابات في فرص تجدد الصراعات تعززها الاختلافات في تجارب البلدان التي عانت من صراعات داخلية، والتي أجرت انتخابات بعد توقف الصراع، فبعض البلدان لم تتجدد فيها الصراعات بعد إجراء الانتخابات، في حين تجدد الصراع في بلدان أخرى.

يعرض الجدول رقم 1 قائمة لبعض البلدان التي لم تشهد تجدداً للصراع فيها بعد إجراء الانتخابات، كما يعرض الجدول فترة الصراع السابق للانتخابات وتاريخ إجراء الانتخابات، ويعرض الجدول رقم 2 قائمة لبعض البلدان التي تجدد فيها الصراع بعد إجراء الانتخابات. العدد الكبير للحالات في الجدولين يجعل من الصعب الجزم بوجود أثر واضح حاسم للانتخابات يصدق في كل الأحوال. وقد أحصت إحدى الدراسات كل الانتخابات التي حدثت بعد نهاية الصراعات في الفترة من عام 1944 إلى عام 2008، فوجدت أن من أصل 136 عملية انتخابية حدثت بعد نهاية صراع ما، لم يتجدد الصراع في 72 حالة منها، أي ما نسبته 53٪ تقريبا، في حين تجدد الصراع في 64 حالة أي ما نسبته 47٪[15]، أي أنه يمكن القول على وجه التقريب أن احتمال تجدد الصراع بعد إجراء الانتخابات يساوي تقريبا احتمال عدم تجدده، ومن ثَم لا يمكن الاعتماد فقط على البيانات المعروضة في الجدول

[14] B. Reilly, ‘‘Post-conflict Elections: Constraints and Dangers.’’ *International Peacekeeping*, 9, no. 2 (2002): 118–39. and E. Mansfield and J. Snyder, “Exchange: The Sequencing “Fallacy””, *Journal of Democracy*, 18, no. 3(2007): 5–9.

[15] D. Brancati and J. Snyder. "Time to kill: The impact of election timing on postconflict stability." *Journal of Conflict Resolution,* 57, no.5, (2013): 822-853.

رقم 1 ورقم 2 لتحديد تأثير إجراء الانتخابات في تجدد الصراعات، وأنه يجب إدخال متغيرات أخرى في التحليل لكي نتمكن من اختبار تأثير الانتخابات في تجدد الصراعات.

جدول 1 قائمة بعض البلدان التي لم يتجدد فيها الصراع بعد إجراء الانتخابات

ترقيم	البلد	تاريخ الصراع	تاريخ الانتخابات	ترقيم	البلد	تاريخ الصراع	تاريخ الانتخابات
1	إثيوبيا	1978-1991	21/6/1992	29	جورجيا	1992-1994	5/11/1995
2	الأرجنتين	1975-1977	30/10/1983	30	جيبوتي	1991-1994	19/12/1997
3	الباراغواي	1947-1947	15/2/1948	31	رواندا	1997-2002	25/8/2003
4	البوسنة	1992-1995	30/6/1996	32	زمبابوي	1983-1987	28/3/1990
5	البيرو	1980-1996	11/10/1998	33	سوريا	1979-1982	10/2/1985
6	السلفادور	1979-1992	20/3/1994	34	سيراليون	1997-2001	14/5/2002
7	السنغال	1989-1999	27/2/2000	35	طاجيكستان	1992-1997	6/11/1999
8	الفلبين	1950-1952	10/11/1953	36	عمان	1971-1975	10/4/2003
9	الفلبين	1972-1992	25/3/1993	37	غواتيمالا	1978-1996	7/11/1999
10	الكونغو	1998-1999	10/3/2002	38	غينيا بيساو	1998-1999	28/11/1999
11	المغرب	1975-1991	16/10/1992	39	فيتنام	1960-1975	25/4/1976
12	المملكة المتحدة	1971-1998	25/6/1998	40	قبرص	1974-1974	20/6/1976

13	الهند	1984-1993	27/4/1996	41	كرواتيا	1992-1995	29/10/1995
14	إثيوبيا	1978-1992	21/6/1993	42	جورجيا	1992-1995	5/12/1995
15	الأرجنتين	1975-1978	30/10/1984	43	جيبوتي	1991-1995	19/12/1998
16	الباراغواي	1947-1948	15/2/1949	44	رواندا	1997-2003	25/8/2004
17	البوسنة	1992-1996	30/6/1997	45	زمبابوي	1983-1988	28/3/1991
18	البيرو	1980-1997	11/11/1998	46	سوريا	1979-1983	10/3/1985
19	السلفادور	1979-1993	20/3/1995	47	سيراليون	1997-2002	14/5/2003
20	السنغال	1989-2000	27/2/2001	48	طاجيكستان	1992-1998	6/11/1999
21	الفلبين	1950-1953	10/12/1953	49	عمان	1971-1976	10/4/2003
22	الفلبين	1972-1993	25/3/1994	50	غواتيمالا	1978-1997	7/11/1999
23	الكونغو	1998-2000	10/4/2002	51	غينيا بيساو	1998-2000	28/11/2000
24	المغرب	1975-1992	16/10/1993	52	فيتنام	1960-1976	25/4/1977
25	المملكة المتحدة	1971-1999	25/6/1999	53	قبرص	1974-1975	20/6/1977
26	الهند	1984-1994	27/4/1997	54	كرواتيا	1992-1996	29/10/1996

جدول 2 قائمة بعض البلدان التي تجدد فيها الصراع بعد إجراء الانتخابات

ترقيم	البلد	فترة الصراع	تاريخ الانتخابات	ترقيم	البلد	فترة الصراع	تاريخ الانتخابات
1	إثيوبيا	1976-1988	21/06/1992	20	تشاد	1994-1997	20/05/2001
2	الأرجنتين	1955-1955	23/02/1985	21	جورجيا	1991-1992	11/10/1992
3	السودان	1963-1972	22/09/1972	22	رواندا	1990-1993	29/03/1999
4	الكونغو	1993-1997	10/03/2002	23	رواندا	1994-1994	29/03/1999
5	الكونغو الديموقراطية	1960-1965	01/11/1970	24	زمبابوي	1972-1979	14/02/1980
6	اليمن	1948-1948	27/02/1971	25	سيراليون	1991-1996	14/05/2002
7	أندونيسيا	1953-1953	29/09/1955	26	سيرلانكا	1971-1971	21/07/1977
8	أندونيسيا	1990-1991	09/06/1992	27	سيرلانكا	1983-2002	02/04/2004
9	أنغولا	1975-1991	29/09/1992	28	غواتيمالا	1966-1972	03/03/1974
10	أنغولا	1992-1994	05/09/2008	29	قبرص	1963-1967	25/02/1968
11	أفغانستان	1996-2001	09/12/2004	30	كمبوديا	1970-1975	20/03/1976
12	أوغندا	1978-1979	06/12/1980	31	كوريا	1948-1949	30/05/1950
13	أوغندا	1990-1992	28/03/1994	32	كولومبيا	1948-1966	17/03/1968
14	باكستان	1973-1977	25/02/1985	33	كينيا	1963-1967	22/08/1968
15	بوروندي	1972-1972	22/10/1983	34	لبنان	1958-1958	12/06/1960
16	بوروندي	1988-1988	01/06/1993	35	ليبيريا	1992-1997	19/07/1997
17	بوروندي	1988-1988	01/06/1993	36	ميانمار	1948-1951	12/06/1951
18	بوليفيا	1946-1946	05/01/1947	37	نيجيريا	1967-1970	31/08/1977
19	تشاد	1980-1994	02/06/1996	38	نيكاراغوا	1978-1979	04/11/1984

نتيجة لاختلاف الفرضيات النظرية حول تأثير الانتخابات في تجدد الصراعات حاولت مؤخرًا مجموعة من الباحثين استخدام نماذج إحصائية لقياس تأثير إجراء الانتخابات على تجدد الصراعات، حيث استخدمت تجارب الدول المختلفة في اختبار الفرضيات النظرية وتفسير تباين تجارب هذه الدولة.

إن النماذج الإحصائية تمكننا أيضا من التنبؤ بنتيجة إجراء الانتخابات في بلد ما على فرص تجدد الصراع فيه، وما إذا كان من الملائم إجراء الانتخابات من عدمه في حال كان الهدف تجنب تجدد الصراع في هذا البلد.

ويظهر مسح أدبيات موضوع قياس تأثير الانتخابات في تجدد الصراعات أن هناك ثلاث دراسات أساسية استخدمت نماذج إحصائية لقياس تأثير الانتخابات في تجدد الصراعات، الدراسة الأولى هي دراسة Flores and Nooruddin التي صدرت في عام 2012 [16]، الدراسة الثانية هي دراسة Brancati and Snyder التي صدرت في عام 2013[17]، والدراسة الثالثة هي دراسة Keels، التي صدرت في عام 2017[18].

يعرض الجدول رقم 3 ملخصًا للدراسات سالفة الذكر. وبالنظر إلى الجدول يمكن القول كخلاصة عامة إن نتائج الدراسات الإحصائية السابقة تؤكد بشكل عام أن تأخير الانتخابات يقلل من فرص تجدد الصراعات، كما أن ترافق الانتخابات مع مجموعة من الإجراءات مثل التدخل الأممي وتبني ترتيبات للمشاركة في السلطة يمكن أن يخفض من فرص تجدد الصراع الناتجة عن إجراء الانتخابات.

.

[16] T. Flores and I. Nooruddin, "The effect of elections on postconflict peace and reconstruction", *The Journal of politics,* 74, no.2, (2012): 558-570.

[17] D. Brancati and J. Snyder, "Time to kill: The impact of election timing on postconflict stability", *Journal of Conflict Resolution,* 57, no.5, (2013): 822-853.

[18] E. Keels, "Oil Wealth, Post-conflict Elections, and Postwar Peace Failure", *Journal of Conflict Resolution*, 61, no. 5, (2017): 1021-1045.

جدول 3 ملخص الدراسات السابقة

	دراسة Flores and Nooruddin	دراسةBrancati and Snyder	دراسة Keels
هدف الدراسة	اختبار تأثير إجراء الانتخابات في تجدد الصرعات، وركزت في هذه الاختبارات على تأثير عاملين هما مدى نضج ورسوخ المؤسسات الديموقراطية في البلد وتوقيت إجراء الانتخابات.	قياس تأثير إجراء الانتخابات في تجدد الصراعات.	اختبار دور الثروة النفطية في التأثير في طبيعة العلاقة بين الانتخابات وفرص تجدد الصراعات.
فرضية الدراسة	البلدان التي تتمتع بمؤسسات ديموقراطية ناضجة قبل حدوث الصراع لديها فرصة أكبر في تجنب تجدد الصراع بعد الانتخابات بالمقارنة بالبلدان حديثة العهد بالديموقراطية. إن تأخير الانتخابات لفترة كافية من الزمن تسمح ببناء مؤسسات الديموقراطية يمكن أن يساعد البلد على تجنب تجدد الصراع بعد الانتخابات.	إن أثر الانتخابات في تجدد الصراعات يتوقف على خصائص البلد الذي تجري فيه الانتخابات، وإن إجراء الانتخابات لا يؤدي بالضرورة دائما إلى زيادة مخاطر تجدد الصراعات.	وجود الثروة النفطية في بلد ما سوف يزيد من فرص تجدد الصراع عند إجراء الانتخابات.
النموذج المستخدم	نموذج الأمد Duration Model	نموذج الانحدار اللوغاريتمي Logistic Regression Model	نموذج فترات السلام Peace Spells
فترة الدراسة	1960-2002	1945-2008	1946-2005
المتغير التابع	عدد السنوات التي تنقضي من نهاية الصراع إلى حين تحقق التعافي الاقتصادي أو عودة الصراع من جديد، أيهما يحدث أولًا.	متغير ثنائي يأخذ قيمة 1 إذا تجدد الصراع بعد نهاية الصراع السابق، ويأخذ قيمة 0 إذا لم يتجدد الصراع.	فشل السلام والذي يأخذ قيمة 1 عند تجدد الصراع و0 إذا لم يتجدد
متغير انتخابات ما بعد الصراع	متغير ثنائي يأخذ قيمة 1 في حال حدثت الانتخابات خلال فترة التعافي، و0 في حال عدم حدوث انتخابات.	توقيت الانتخابات (عدد الأشهر التي مرت من تاريخ انتهاء الصراع إلى تاريخ إجراء الانتخابات)	انتخابات ما بعد الصراع (متغير ثنائي)، توقيت الانتخابات (الفترة التي مرت منذ نهاية الصراع السابق وإجراء الانتخابات الأولى بعد الصراع). الانتخاب الثاني (أي انتخابات إضافية جرت بعد الانتخاب الأول في فترة ما بعد الصراع). الانتخابات النفطية

			(الانتخابات التي تجري في البلدان التي تتوافر فيها ثروة نفطية).
المتغيرات المستقلة (الشارحة)	مستوى الدخل الفردي، طبيعة الصراع من حيث كونه انفصاليا أم لا، أمد الصراع السابق (عدد السنوات)، مستوى الضرر الاقتصادي (الفرق بين مستوى الدخل الفردي قبل الصراع ومستواه بعد نهاية الصراع)، الطريقة التي انتهى بها الصراع (نصر عسكري حاسم لأحد الأطراف أم لا)، عدد قوات حفظ السلام الأممية، حجم المساعدات الخارجية التي يحصل عليها البلد بعد نهاية الصراع	نتيجة الصراع السابق (نصر عسكري حاسم لاحد الأطراف أم لا)، تأثير انتهاء الحرب الباردة (متغير ثنائي يأخذ قيمة 1 إذا كان الصراع وقع خلال فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة (بعد سنة 1989)، وقيمة 0 خلال الفترة من 1945 إلى 1989)، أمد الصراع ويقاس بعدد الأشهر التي استمر خلالها الصراع السابق، عدد الصراعات التي شهدها البلد في السابق، تدخل الأمم المتحدة (متغير ثنائي)، مستوى المشاركة في السلطة، ويتضمن النموذج ثلاثة أنواع لصور المشاركة في السلطة، درجة المشاركة في السلطة التنفيذية، درجة المشاركة في السلطة التشريعية، ودرجة مشاركة السلطات المحلية بالمقارنة مع السلطات المركزية، مستوى الديموقراطية، مستوى التنمية الاقتصادية.	مستوى الديموقراطية، نتيجة الصراع السابق (نصر عسكري حاسم لأحد الأطراف أم لا)، نوع الصراع السابق (إثني أم لا)، طبيعة الصراع (صراع انفصالي أم لا)، أمد الصراع (الفترة الزمنية التي استغرقها الصراع السابق)، عدد ضحايا الصراع السابق، المشاركة في السلطة. ويقيس هذا المتغير مدى وجود ترتيبات خاصة للمشاركة في السلطة السياسية أو القيادة العسكرية بين الجماعات المتمردة والحكومة، قوات حفظ السلام.
نتيجة الدراسة	تأثير الانتخابات في الحد من عودة الصراع تبدو أكبر في الديموقراطية الناضجة عنها في الديموقراطيات الناشئة، الانتخابات لها أثر سلبي في الاستقرار في الديموقراطيات الناضجة إذا جرت في العام الأول بعد نهاية الصراع، لكن تأثيرها يصبح إيجابيًّا في حالة أنها جرت في العام الثاني أو الثالث بعد نهاية الصراع، الانتخابات لها أثر سلبي في الاستقرار في الديموقراطيات الناشئة إذا جرت في العام الأول أو الثاني بعد نهاية الصراع، لكن تأثيرها يصبح إيجابيًّا إذا تم تأخيرها للعام الثالث أو أكثر بعد نهاية الصراع.	أن تأخير الانتخابات يقلل من فرصة تجدد الصراعات. مخاطر تجدد الصراع بفعل الانتخابات أقل في البلدان التي تتبنى اللامركزية. مخاطر تجدد الصراع بفعل الانتخابات أقل في البلدان التي تتدخل فيها الأمم المتحدة.	أن الانتخابات التي تحدث في البلدان النفطية تسهم بشكل كبير في تجدد الصراعات في هذه البلدان. تأخير الانتخابات يقلل من فرص تجدد الصراعات، كما أن ترافق الانتخابات مع مجموعة من الإجراءات مثل التدخل الأممي وتبني ترتيبات للمشاركة في السلطة يمكن أن يخفض من فرص تجدد الصراع.

4. الانتخابات والصراعات في ليبيا

قبل الخوض في تقديرات وقياس الأثر المحتمل للانتخابات المقبلة في الاستقرار في ليبيا وفرص تجدد الصراع، يبدو من المناسب تقديم مسح سريع لتاريخ الانتخابات والصراع في ليبيا، بما يساعد على تفسير النتائج التي سوف يقدمها النموذج القياسي لتقديرات احتمالات عودة الصراع في ليبيا ودور الانتخابات في ذلك.

4.1. عنف انتخابات التأسيس

جرت أول انتخابات عامة في 19 فبراير من عام 1952 وذلك لانتخاب أول برلمان للبلاد بعد إعلان استقلالها في 24 ديسمبر من عام 1951. وشهدت هذه الانتخابات تنافسا قويًا خاصة في ولاية طرابلس بين مرشحي الأحزاب الطرابلسية مثل حزب المؤتمر الوطني وحزب التجمع الوطني الحر من جهة ومرشحي الحكومة من جهة أخرى، وقد تركزت المنافسة بين الطرفين حول مستقبل النظام الاتحادي (الفيدرالي) الذي أقرته الجمعية الوطنية في عام 1950 بوصفه نمطًا سياسيًّا لتنظيم شؤون إدارة البلاد، حيث قامت الأحزاب الطرابلسية بحملة انتخابية كبيرة وحشدت جموع الناخبين بالذات في أقاليم طرابلس لمصلحة توجهات هذه الأحزاب الرافضة للنظام الاتحادي[19].

موقف الأحزاب الطرابلسية خاصة والنخبة الطرابلسية إجمالا من النظام الفيدرالي لم يكن جديدًا، فخلال فترة إعداد الدستور وعندما أقرت الجمعية الوطنية النظام الفيدرالي والملكية الدستورية نظامَ حكم للبلاد اعتبر كل من حزب المؤتمر الوطني وحزب التجمع الوطني الحر أن الجمعية الوطنية غير قانونية ورَفَضَا النظام الفيدرالي[20]. موقف أحزاب طرابلس من قرار الجمعية الوطنية هو امتداد لمشكلة تنازع النخب السياسية في برقة وطرابلس حول المشاركة النسبية في قيادة البلاد وإدارة شؤونها، وقد رافق العمل الوطني من أجل استقلال البلاد خلال عقد الأربعينيات من القرن الماضي، حيث كانت النخبة السياسية الطرابلسية تدفع باتجاه إقامة نظام جمهوري لدولة موحدة (بسيطة)، إذ كانت تعتقد أن من حقها بحكم تفوقها السكاني العددي والنوعي على الإقليمين الآخرين (برقة وفزان) أن تضطلع بدور ريادي في قيادة البلاد وتصريف شؤونها، وأن تتمتع بقدر أكبر من النفوذ والسلطة

[19] مصطفى بن حليم، ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة، (منشورات الجمل: 2003)، صفحة 220

[20] A. Baldinetti, *The Origins of the Libyan Nation: Colonial legacy, exile, and the emergence of a new nation-state*, (Routledge, 2010), p. 140.

فيها، ولذلك رأت في النظام الفيدرالي نظامًا مجحفًا لها حيث يضعها على قدم المساواة مع أقاليم أقل عددًا وتطورًا[21].

ورأت الأحزاب الطرابلسية في الانتخابات فرصة لتصحيح الظلم الذي وقع عليها بتبني النظام الفيدرالي، وكانت تطمح إلى الفوز بأغلبية في مجلس النواب الجديد تؤهلها لتغييره بنظام الدولة الموحدة البسيطة. ولذلك قامت بحملة انتخابية كبيرة وكانت تتوقع الفوز في هذه الانتخابات، غير أن نتائج الانتخابات لم تكن في مصلحتها، مما دفعها إلى الاعتقاد أن الحكومة قد تلاعبت بالانتخابات في المناطق الريفية وضمنت فوز مرشحيها على حساب مرشحي الأحزاب، وأدى هذا الاعتقاد إلى قيام الأحزاب بمظاهرات واحتجاجات تندد بتلاعب الحكومة بنتائج الانتخابات، سرعان ما تحولت هذه الاحتجاجات إلى أعمال شغب حيث تمت مهاجمة مقرات الحكومة في طرابلس وتم تعطيل المواصلات والاتصالات، وقد ردت الحكومة على هذه الأعمال بشكل عنيف من خلال الشرطة، وقد أسفر ذلك عن وفاة 17 شخصا وإصابة نحو 210 آخرين وتم اعتقال 300 شخص، كما قامت قوات الأمن بمداهمة مقرات حزب المؤتمر الوطني واعتقال قياداته وأخيرا تم ترحيل زعيم الحزب السيد بشير السعداوي إلى مصر[22].

لقد أدت أول انتخابات والعنف المصاحب لها وما اتخذته الحكومة من قرار بحل الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى وأد الحياة السياسية الليبية في مهدها ووجهت ضربة قاسمة لمستقبل الديموقراطية الوليدة في البلاد[23].

4.2. انتخابات المؤتمر الوطني وعنف ما قبل الانتخابات

شهدت ليبيا في يوم 7 يوليو 2012 انتخابات تعددية لأول مرة في تاريخها منذ عقود. وبالرغم من الإشادة المحلية والدولية بحرية ونزاهة هذه الانتخابات وارتفاع نسبة المشاركة فيها[24]، فإنها كانت تخفي خلفها مستويات عالية من الخلاف والتوتر اللذين كادا يؤديان إلى موجة من العنف لولا المعالجات التي تبنَّاها المجلس الوطني الانتقالي في حينه، والتي أسهمت في تسكين أو تأجيل هذا العنف[25].

[21] H. Metz, *Libya: a country study*, (Area handbook series, 1989) PP. 36-37

[22] A. Baldinetti, *The Origins of the Libyan Nation: Colonial legacy, exile and the emergence of a new nation-state,* (Routledge: 2010), P 143.

[23] B. Oyeniyi, *THE HISTORY OF LIBYA*, (Greenwood: 2019), P 93.

[24] D. Vandewalle, "Libya's uncertain revolution" in Peter, Cole and Brian McQuinn (ed.), *The Libyan revolution and its aftermath* (Oxford University Press: 2015): 17-30.

[25] J. Pack and H. Cook, "The July 2012 Libyan Election, and the Origin of Post-Qadhafi Appeasement", *Middle East Journal*, 69, No. 2, (2015) :171-198

بدأت الخلافات تظهر عندما تبنى المجلس الوطني الانتقالي في 3 أغسطس 2011 خارطة طريق تحدد ملامح المرحلة الانتقالية وصياغة الدستور الدائم للبلاد من خلال الإعلان الدستوري. فقد ثارت الخلافات بين النخب السياسية في شرق البلاد وغربها حول التمثيل النسبي لممثلي الأقاليم التاريخية في الجسم المنوط به صياغة الدستور الدائم، وثمة تشابه كبير بين هذه الفترة وفترة التحضيرات للاستقلال.

أدت محاولة المجلس إقرار القانون يوم 20/1/2012 رغم اعتراض نخب الشرق عليه إلى اندلاع أعمال عنف في بنغازي، وقام متظاهرون مسلحون باقتحام مقر المجلس الوطني الانتقالي أثناء اجتماع أعضائه لإقرار القانون، واضطر المجلس لتأجيل إقرار القانون.

لم يكن توزيع المقاعد جغرافيا هو القضية الخلافية الوحيدة حول قانون انتخاب المؤتمر الوطني، فقد كان هناك خلاف آخر، وإنْ كان أقل حدة بكثير. فقد سجل بعض المراقبين نشوب اختلاف حول توزيع المقاعد بين الأحزاب والمستقلين، فقد ضغطت التنظيمات الإسلامية باتجاه تخصيص نسبة كبيرة من المقاعد للأحزاب؛ وذلك حتى لا تسيطر النزعات القبلية والمناطقية على العملية الانتخابية، في حين خشيت أطراف أخرى من أن تخصيص نسبة كبيرة من المقاعد للأحزاب قد يؤدي في النهاية إلى هيمنة الإسلاميين وأحزابهم على المؤتمر، وأدى هذا الخلاف إلى تخفيض المقاعد المخصصة للأحزاب من 163 من 200 مقعد، أي ما نسبته 81٪ تقريبًا، إلى 80 مقعدًا فقط، أي ما نسبته 40٪.[26]

وبالرغم من حجم الاعتراضات على قانون الانتخابات، فإنه تم إجراء الانتخابات في الموعد المحدد، وتمت العملية الانتخابية بدون أحداث عنف كبيرة في معظم أنحاء البلاد، باستثناء بعض المدن في شرق البلاد مثل بنغازي حيث أطلقت النار على مروحية كانت تنقل مواد ومعدات للمفوضية العليا للانتخابات مما أدى إلى مصرع أحد موظفي المفوضية، كما شهدت طبرق أعمال عنف محدودة، وفي أجدابيا تم حرق مخزن تابع للمفوضية.[27]

[26] J. Pack and H. Cook, "The July 2012 Libyan Election, and the Origin of Post-Qadhafi Appeasement", *Middle East Journal*, 69, No. 2, (2015) :171-198.

[27] I. Martin, "The United Nations' Role in the First Year of the Transition", in Peter Cole and Brian McQuinn (ed.), *The Libyan Revolution and its Aftermath*, (Oxford: Oxford University Press: 2015): 127-152.

4.3. انتخابات مجلس النواب والحرب الأهلية الثانية

شهدت الفترة السابقة لانتخابات مجلس النواب في عام 2014 تزايدًا مطردًا في مستويات التوتر السياسي والعنف في البلاد، فقد ظهر تحالفان مسلحان، عملية الكرامة في شرق البلاد التي تضم الكثير من القوى التقليدية والقبلية وسياسيين من غير التيارات الإسلامية والعسكريين المحترفين، في حين ضمت عملية فجر ليبيا في غرب البلاد الكثير من القوى السياسية الإسلامية وتشكيلات الثوار المسلحة. وقد كان لكل عملية امتداداتها في الغرب والشرق على التوالي. كانت البلاد تشهد خليطًا من الصراع السياسي والجهوي والقبلي والديني الذي تلخص في النهاية في اندلاع المواجهات المسلحة في البلاد[28]. ولقد فاقمت نتائج انتخابات مجلس النواب من حدة هذا الصراع وتحول إلى حرب أهلية ثانية، حيث رفض تحالف فجر ليبيا نتائج الانتخابات واعتبرها غير دستورية ورفض تسليم السلطة لمجلس النواب المنتخب وأعاد إحياء المؤتمر الوطني وشكل حكومة للإنقاذ الوطني في غرب البلاد، في حين باشر مجلس النواب أعماله في شرق البلاد وشكل حكومة انتقالية.

4.4. الانتخابات القادمة: هل هناك عنف قادم؟

للتنبؤ بأثر الانتخابات المقترحة في ليبيا في فرص تجدد الصراع، نحتاج أولًا لتقدير نموذج يوضح العلاقة بين الانتخابات وفرص تجدد الصراع، ثم نستخدم هذا النموذج المُقدر في التنبؤ بالنتائج المحتملة لعدة سيناريوهات لإجراء الانتخابات في ليبيا، هذه السيناريوهات سوف تحدد عناصر المخاطرة المترافقة مع إجراء الانتخابات وتوضح السبل والخيارات المتاحة للتخفيف منها.

وسوف تستخدم الورقة النموذج المستخدم في دراسة Brancati and Snyder لأنه أكثر ملاءمة لأغراض الورقة، حيث يوفر النموذج إطارًا للربط الواضح بين توقيت إجراء الانتخابات وتجدد الصراعات، كما يسمح بأخذ تأثير متغيرات أخرى ذات علاقة وثيقة بأهداف الدراسة مثل اختيار نوع النظام الانتخابي، ولذلك سوف يتم استخدامه للتنبؤ بتأثير الانتخابات القادمة في مستقبل الاستقرار في ليبيا وفرص تجدد الصراع الليبي.

[28] D. Gartenstein-Ross and N. Barr. "Dignity and dawn: Libya's escalating civil war." *International Center for Counterterrorism Research paper: (*Netherlands: 2015).

4.4.1. النموذج القياسي

يحاول النموذج المستخدم في هذه الدراسة أن يحدد العوامل المؤثرة في تجدد الصراعات والحروب الأهلية بعد انتهاء صراع وحرب أهلية سابقة، أي أن المتغير التابع في هذا النموذج هو حدث تجدد الصراع، وهو متغير ثنائي يأخذ القيمة (1) في حال تجدد الصراع والقيمة (0) في حال عدم تجدد الصراع، وسوف يرمز لهذا المتغير بالرمز *NWar*.

المتغيرات التفسيرية التي يقترحها النموذج بوصفها متغيرات محددة وشارحة لتجدد الصراعات والحروب يمكن تقسيمها إلى أربع فئات.

الفئة الأولى تشمل متغير انتخابات ما بعد الصراع، ويقصد بها أول انتخابات تجري على المستوى الوطني[29] بعد نهاية الصراعات، متغير الانتخابات متعلق بتأثير توقيت إجراء الانتخابات وهو يقاس بعدد الأشهر التي مرت منذ تاريخ نهاية الصراع السابق وتاريخ إجراء أول انتخابات على المستوى الوطني، وسوف يرمز له بالرمز *Elect*. من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين هذا المتغير والمتغير التابع، بمعنى كلما تم تأخير الانتخابات، قلت فرص تجدد الصراعات.

الفئة الثانية تشمل مجموعة من المتغيرات التي تصف خصائص الصراع السابق، أول هذه المتغيرات متعلق بالفترة التي وقع فيها الصراع. ويفرق هذا المتغير بين الصراعات التي وقعت خلال فترة الحرب الباردة والصراعات التي وقعت بعد انتهاء الحرب الباردة، متغير فترة الصراع متغير ثنائي أيضا، يأخذ القيمة 1 لوصف الصراعات التي وقعت بعد نهاية الحرب الباردة، والقيمة 0 لوصف الصراعات التي وقعت خلال الحرب الباردة. من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين هذا المتغير والمتغير التابع، بمعنى أن هناك فرصة أقل لتجدد الصراعات التي تقع بعد نهاية الحرب الباردة بالمقارنة مع الصراعات التي وقعت قبل نهايتها، وذلك بفعل غياب تأثير المساعدات التي يمكن أن تحصل عليها الأطراف المتصارعة محليا من طرفي الحرب الباردة.

المتغير الثاني ضمن هذه المجموعة متعلق بتحديد الطريقة التي انتهى بها الصراع السابق، وهو أيضا متغير ثنائي يفرق بين الصراعات التي انتهت بنصر عسكري حاسم لأحد الأطراف وتلك التي انتهت باتفاق سلام وتسوية، حيث يأخذ القيمة 1 إذا انتهى الصراع بنصر حاسم لأحد الأطراف، والقيمة 0 إذا انتهى باتفاق سلام وتسوية،

[29] النموذج لا يأخذ في الاعتبار الانتخابات المحلية.

ومن المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين هذا المتغير وفرص تجدد الصراع، إذ إن الصراعات التي تنتهي بنصر حاسم لأحد الأطراف تميل في الغالب إلى عدم التجدد.

المتغير الثالث ضمن هذه المجموعة يقيس تأثير شدة الصراع وذلك من خلال قياس عدد مرات تكرار الصراع في السابق، أي أن هذا المتغير يمثل عدد الصراعات والحروب الأهلية التي شهدها البلد في السابق، الاتجاه العام السائد في أدبيات دراسات الصراعات يرى أن شدة الصراعات السابقة لها تأثير محفز على تجدد الصراعات، ولذلك من المتوقع أن تكون العلاقة طردية بين هذا المتغير والمتغير التابع، ويرمز لهذه الفئة من المتغيرات بالرمز *PreWar*.

الفئة الثالثة من المتغيرات متعلقة بقياس تأثير التدخل الأممي في الصراع، ويفرق النموذج بين نوعين من التدخل، النوع الأول متعلق بالتدخل من خلال بعثات حفظ السلام، ومن ثَم يشمل صورًا متعددة منها إرسال قوات حفظ السلام، والتوسط بين أطراف الصراع ورعاية مباحثات السلام والتسوية بين الأطراف المتصارعة، ومراقبة تنفيذ اتفاقات السلام... إلخ. هذا المتغير يميز بين الصراعات التي تتدخل فيها الأمم المتحدة والصراعات التي لا تتدخل فيها، حيث يأخذ القيمة 1 في الصراعات التي تتدخل فيها الأمم المتحدة والقيمة 0 للصراعات التي لا تتدخل فيها الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين هذا المتغير وفرص تجدد الصراع. النوع الثاني من صور التدخل الأممي يتمثل في المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة لمساندة إجراء انتخابات ما بعد الصراعات، هذا المتغير أيضا متغير ثنائي، ومن المتوقع أن تكون علاقته عكسية بفرص تجدد الصراع. وسوف يرمز لهذه الفئة من المتغيرات بالرمز *UN*.

الفئة الثالثة من المتغيرات متعلقة بوصف النظام السياسي الذي تجري ضمنه الانتخابات، وتحاول هذه الفئة أن تقيس تأثير مستوى المشاركة في السلطة Power Sharing الذي يوفره النظام السياسي في البلد، ومن المتوقع أنه كلما زادت درجة المشاركة السياسية التي يسمح بها النظام السياسي للأطراف المختلفة في البلد- قلت فرص تجدد الصراع، وسوف يرمز لهذه الفئة بالرمز *PS*.

وتشمل هذه الفئة ثلاثة أنواع من المتغيرات، النوع الأول متعلق بالنظام الانتخابي Electoral System الخاص بالسلطة التشريعية، حيث يفرق هذا النوع بين ثلاثة نظم لانتخاب السلطة التشريعية، النظام الأول نظام التمثيل النسبي (Proportional Representation PR)، ونظام الأغلبية / الأكثرية Majority / Plurality، والنظام المختلط الذي يجمع ما بين النظامين Mixed Electoral system، وسوف يقاس تأثير النظام الانتخابي من

خلال متغير فئوي ثلاثي Cardinal Categorical Variable، وبحكم الطبيعة الثلاثية لهذا المتغير سوف يتم تضمين متغير ثنائي لنظام التمثيل النسبي، يأخذ القيمة 1 عندما يستخدم البلد هذا النظام و0 غير ذلك، وسوف يتم تضمين متغير آخر للنظام المختلط سوف يأخذ قيمة 1 إذا كان البلد يعتمد النظام المختلط و0 غير ذلك، أما نظام الأغلبية فلن يظهر في النموذج لتجنب مشكلة الاشتراك الخطي التام Perfect Multicollinearity Problem عند قياس النموذج، بل سوف يعتبر متغير مرجع Reference Variable، أي المتغير الذي تقاس تأثيرات المتغيرين الآخرين بالمقارنة به. بالإجمال يُتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين متغير النظام المختلط وفرص تجدد الصراع؛ لأن هذا النظام يعطي فرص مشاركة أكبر في السلطة بالمقارنة بنظام الأغلبية.

النوع الثاني من المتغيرات التي تقيس مستوى المشاركة في السلطة متعلق بطبيعة النظام السياسي الخاص بالسلطة التنفيذية، ويقيس هذا المتغير فيما إذا كان البلد يعتمد النظام الرئاسي أم لا، ويأخذ القيمة 1 إذا كان البلد يتبنى النظام الرئاسي و0 غير ذلك، ومتوقع أن تكون العلاقة طردية بين هذا المتغير والمتغير التابع؛ وذلك لأن النظام الرئاسي يضيق فرص المشاركة في السلطة بالمقارنة مع النظام البرلماني مثلا، حيث تتركز السلطة التنفيذية في يد شخص واحد هو الرئيس، في حين أن النظام البرلماني يوفر فرصة أفضل لمشاركة أطراف متعددة في السلطة التنفيذية.

النوع الثالث متعلق بنظام شكل الدولة الذي يتبناه البلد، حيث النظم اللامركزية توفر مجالا أكبر للمشاركة في السلطة بالمقارنة مع النظم المركزية، ويأخذ هذا المتغير القيمة 1 إذا كان البلد يتبنى النظام اللامركزي و0 غير ذلك. ويعرف النظام بأنه لامركزي إذا كان يسمح بانتخاب قيادات السلطات المحلية ويمنح واحدة على الأقل من الصلاحيات التالية للسلطة المحلية، إمَّا صلاحيات تشريعية، وإمّا صلاحيات مالية، وإما صلاحيات سياسية تنفيذية، ومن المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين هذا المتغير وفرص تجدد الصراع.

الفئة الرابعة متعلقة بقياس مستوى الديموقراطية في البلد، ويقاس مستوى الديموقراطية من خلال مؤشر Polity IV الذي يتراوح بين -10 للبلدان الدكتاتورية بالكامل و +10 للبلدان الديموقراطية بالكامل، ومن المتوقع أن تكون العلاقة بين هذا المتغير وفرص تجدد الصراع علاقة عكسية، وسوف يرمز لهذا المتغير بالرمز *Demo*.

مما سبق يمكن صياغة النموذج القياسي على النحو التالي:

$$NWar = \alpha + \beta_1 Elect + \beta_2 PreWar + \beta_3 UN + \beta_4 PS + \beta_5 Demo + e \quad \rightarrow (1)$$

النموذج السابق هو نموذج لمتغير تابع ثنائي يأخذ القيمة 1 في حال تجدد الصراع و0 في حال عدم تجدده، أي أن المتغير التابع *NWar* ثنائي؛ ولذلك لا يمكن استخدام نموذج الانحدار المعتاد لتقديره؛ إذ إن ذلك النموذج لن يتقيد

بثنائية المتغير التابع، ويمكن أن ينتج توقعات أكبر من 1 أو أصغر من 0، ولذلك ينبغي تحويل النموذج إلى صيغة أخرى تأخذ هذا القيد في الاعتبار، واحدة من أكثر الطرق المستخدمة في قياس مثل هذا النموذج تسمى الانحدار اللوغاريتمي Logistic Regression Model، نموذج الانحدار اللوغاريتمي يمكننا من تقدير النموذج رقم 1 بطريقة تحافظ على قيد ثنائية المتغير التابع. وسوف يستخدم نموذج الانحدار اللوغاريتمي لقياس النموذج السابق.
لتقدير النموذج سوف تستخدم بيانات 77 دولة خاضت حربًا أهلية واحدة على الأقل خلال الفترة من 1945 إلى 2008، وهي بينات قام بتجميعها Brancati and Snyder[30] من مصادر مختلفة، البيانات الليبية والداخلة في عملية التنبؤ تم تجميعها بواسطة الباحث.

وينبغي ملاحظة أنه بالرغم من تضمين معظم المتغيرات المؤثرة في فرص تجدد الصراعات في النموذج رقم 1، فإنه لا يمكن الادعاء بأن النموذج لم يغفل بعض المتغيرات المهمة التي لم يتم تضمينها في النموذج لصعوبة الحصول على بيانات عنها. على سبيل المثال بالرغم من أهمية تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في الصراعات والحروب الأهلية وفي تحديد فرص تجددها، فإنه من الصعب الحصول على بيانات موثوقة ومنشورة حول حجم وتوقيت مثل هذه التدخلات، الأمر الذي يدفع الباحثين إلى عدم تضمينها في النماذج القياسية المتعلقة بدراسة الحروب والصراعات الأهلية بالرغم من أهميتها. مثال آخر على أثر عدم توفر البيانات أو نقصها في عدم تضمين بعض المتغيرات المهمة في نماذج تجدد الصراعات والحروب الأهلية توضحه المتغيرات المتعلقة ببعض الجوانب المؤسسية مثل سيادة القانون، الفساد، كفاءة الإدارة الحكومية ...إلخ، فبالرغم من أهمية هذه المتغيرات لم تستخدم في نماذج تجدد الصراعات بسبب نقص البيانات التاريخية حولها، حيث لم تتوافر بيانات عن هذه المتغيرات الا منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي. ويؤدي تضمين هذه المتغيرات في النماذج إلى انخفاض كبير في حجم عينة الدراسة ما يؤثر بشكل سلبي على نتائج تقدير النموذج، ولذلك يتم عدم تضمينها.

4.4.2. نتائج القياس

يعرض الجدول رقم 4 نتائج قياس النموذج رقم 1، ولأغراض التوضيح وأيضا لاختبار مدى حساسية النموذج المُقدر والمعتمد في عملية التنبؤ تم قياس النموذج على أربع مراحل، كل مرحلة تضمنت إضافات متتالية للمتغيرات المستقلة (المُفسرة).

[30] D. Brancati and J. Snyder. "Time to kill: The impact of election timing on postconflict stability." *Journal of Conflict Resolution,* 57, no.5, (2013): 822-853.

وكما يتضح من الجدول، فإن النموذج الأول Model1 المعروض في العمود الثاني من الجدول تضمن متغير الانتخابات Election timing بالإضافة لفئة المتغيرات المحددة لخصائص الصراع، وهي فترة ما بعد الحرب الباردة Post-cold era، نتيجة الصراع السابق Victory، وعدد الصراعات والحروب الأهلية السابقة Previous civil wars.

جدول 4 نتائج تقدير النموذج

Explanatory Variables	Model1	Model2	Model3	Model4
Election timing	*0.01-	*0.01-	**0.01-	**0.01-
	(1.74-)	(1.88-)	(2.06-)	(2.19-)
Post-cold war era	***1.95-	***2.13-	***2.59-	*2.38-
	(3.75-)	(3.28-)	(2.60-)	(1.89-)
Victory	0.04	0.62-	0.96-	1.14-
	(0.07)	(0.89-)	(0.89-)	(0.91-)
Previous civil wars	***0.49	**0.46	*0.40	0.32
	(2.57)	(2.28)	(1.75)	(1.35)
UN intervention		***1.64-	**2.32-	**2.54-
		(2.64-)	(2.00-)	(1.76-)
UN assistance		0.83	1.30	1.48
		(1.21)	(1.38)	(1.27)
PR system			0.32	0.66
			(0.54)	(1.03)
Mixed system			1.39-	0.34-
			(0.92-)	(0.33-)
Unitary executive system			0.93	0.91
			(1.41)	(1.37)
Decentralization			***3.06-	***3.32-
			(4.26-)	(3.99-)
Polity IV				0.03-
				(0.56-)
Constant	0.12-	0.64	2.60	2.77
	(0.22-)	(0.95)	(1.58)	(1.50)
Pseudo R2	0.155	0.195	0.402	0.406
Wald test	18.65	23.71	35.87	37.85
Log pseudolikelihood	56.49-	53.80-	39.99-	36.18-
No	105	105	105	94

z-values reported in parentheses. *, **, and *** denote significance at 10%, 5%, and 1%, respectively

النتائج توضح أن القدرة التفسيرية للنموذج ككل مقبولة عند مستوى ثقة قدره 99٪ كما هي موضحة من خلال اختبار Wald test، النتيجة توضح أيضا أن متغير توقيت الانتخابات Election timing مقبول عند مستوى ثقة قدره 90٪ كما هو واضح من قيمة اختبار Z الموضح بين الأقواس أسفل قيمة المعامل المقدر، إشارة معامل متغير توقيت الانتخابات السالبة تشير إلى العلاقة العكسية بين توقيت الانتخابات وفرص تجدد الصراع، بمعنى أنه كلما تم تأخير إجراء الانتخابات بعد نهاية الصراع السابق، قلت فرصة تجدد الصراع.

معاملات متغيرات وصف الصراع السابق جميعها متوافقة مع توقعات النموذج، حيث الإشارة السالبة لمعامل متغير صراعات ما بعد الحرب الباردة تفيد بأن الصراعات التي تقع بعد نهاية الحرب الباردة لها فرصة أقل للتجدد، الإشارة الموجبة لمعامل متغير عدد الحروب السابقة توضح أنه كلما زادت شدة الصراعات السابقة، زادت فرص تجدد الصراع، النتائج توضح أيضا أن المتغير مقبول عند مستوى ثقة قدره 99٪، متغير نتيجة الصراع السابق له إشارة موجبة وهي نتيجة مخالفة لافتراضات النموذج ولكنها غير مقبولة إحصائيا كما تشير إلى ذلك قيمة اختبار Z المنخفضة.

العمود الثالث في الجدول يعرض نتائج تقدير النموذج بعد إضافة فئة المتغيرات المتعلقة بتدخل الأمم المتحدة، وكما هو واضح من الجدول فإن القدرة التفسيرية للنموذج ككل ما زالت مقبولة بمستوى ثقة قدره 99٪ وفقا لاختبار Wald test. متغير تدخل الأمم المتحدة UN intervention له نفس الأثر السالب المتوقع الذي يوضح انخفاض فرص تجدد الصراع في الصراعات التي تتدخل فيها الأمم المتحدة بالمقارنة بتلك التي لا تتدخل فيها، كما أن هذا التأثير مقبول بنسبة ثقة قدرها 99٪ كما هو واضح من قيمة اختبار Z. معامل متغير المساعدات الأممية له إشارة مخالفة لتوقعات النموذج ولكنها غير مقبولة إحصائيًا. لم تؤثر إضافة متغيرات التدخل الأممي في اتجاه العلاقة بين متغير الانتخابات وفئة متغيرات وصف الصراع السابق من جهة، وفرص تجدد الصراع من جهة أخرى، وما زالت معاملاتها تحفظ على نفس مستوى الثقة السابق[31].

العمود الرابع في الجدول يوضح نتائج إضافة فئة المتغيرات المتعلقة بوصف النظام السياسي، وكما هو واضح من الجدول فإن تبني نظام التمثيل النسبي PR system يؤدي إلى الزيادة فرص الصراع بالمقارنة بتبني نظام الأغلبية، في حين أن تبني النظام المختلط يؤدي إلى الحد من فرص تجدد الصراع بالمقارنة مع نظام الأغلبية، غير أن أثرهما غير مقبول إحصائيًا. توضح النتائج أيضا أن تبني النظام الرئاسي Unitary executive system يؤدي إلى

[31] تضمين متغيرات أخرى لصور المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة مثل المساعدة في المراقبة والتنظيم والتدقيق لم يعطِ نتائج إحصائية أفضل، بمعنى أنها لم تحدث تحسينًا في قدرة النموذج التفسيرية، ولذلك لم يتم عرضها في الجدول رقم 4.

زيادة فرص تجدد الصراع، لكن أثره غير مقبول إحصائيًا. ويوضح معامل متغير اللامركزية Decentralization أن تبني هذا النظام يؤدي إلى انخفاض فرص تجدد الصراع كما هو ظاهر من الإشارة السالبة لمعامل المتغير. توضح قيمة اختبار Z أن هذا الأثر مقبول عند مستوى ثقة قدره 99٪. ما زالت قدرة النموذج ككل على التفسير مقبولة عند مستوى ثقة 99٪ بعد إضافة متغيرات وصف النظام السياسي كما هو واضح من قيمة اختبار Wald test، الجدير بالملاحظة أن مستوى الثقة في متغير الانتخابات ازداد، وأصبح الآن مقبول عند مستوى 95٪.

العمود الأخير في الجدول يوضح إضافة متغير مؤشر الديمقراطية Polity IV إلى النموذج، معامل متغير الديموقراطية غير متوافق مع افتراضات النموذج، ولكنه غير مقبول إحصائيًا، ومع ذلك ما زال النموذج ككل مقبولًا عند مستوى ثقة 99٪، كما أن متغير الانتخابات ما زال مقبولًا عند مستوى 95٪.

بشكل عام يمكن القول إن القدرة التفسيرية للنموذج ككل مقبولة إحصائيًا، وإن متغير الانتخابات أيضا مقبول إحصائيًا، وإن قبوله غير حساس للتوصيفات المختلفة للنموذج. هذه النتائج تؤهلنا لاستخدام النموذج للتنبؤ بتأثير إجراء الانتخابات في ليبيا على فرص تجدد الصراع.

4.4.3. الانتخابات وفرص تجدد الصراع في ليبيا

يمكن أن يستخدم النموذج المقدر في العمود الخامس من الجدول رقم 4 في التنبؤ بتأثير إجراء الانتخابات في ليبيا في فرص تجدد الصراع، كما أنه يُمكّن من التنبؤ بتأثير سيناريوهات مختلفة لإجراء الانتخابات في فرص تجدد الصراع، الجدول رقم 5 يعرض هذه السيناريوهات، وقد تم حساب الاحتمالات المرافقة لكل سيناريو من خلال التعويض بقيم المتغيرات الليبية التي يفترضها كل سيناريو في النموذج المقدر في العمود الخامس في الجدول رقم 3[32].

[32] لتوضيح طريقة حساب الاحتمال نستخدم افتراضات السيناريو رقم 1، حيث يفترض السيناريو إجراء الانتخابات في نهاية شهر ديسمبر 2022، وحيث إنه تم توقيع وقف إطلاق النار في ليبيا بتاريخ 23 أكتوبر من عام 2020، فهذا يعني مرور 36 شهرًا بين تاريخ وقف إطلاق النار وتاريخ إجراء الانتخابات، أي متغير توقيت الانتخابات سوف يأخذ القيمة 36، ومتغير الحرب الباردة القيمة 1 ، ومتغير نتيجة الحرب يأخذ القيمة 0 لأن الحرب انتهت بتسوية، وليس بنصر حاسم لأحد الأطراف، متغير عدد الصراعات السابقة يأخذ القيمة 3، صراع عام 2011، وصراع عام 2014، وصراع عام 2019، متغيرات الأمم المتحدة سوف تأخذ القيمة 1 لأن الأمم المتحدة متدخلة في الصراع وتقدم مساعدة لإجراء الانتخابات في ليبيا، وحيث إن القانون الانتخابي الذي أقره مجلس النواب بتاريخ 5 أكتوبر 2021 يتبنى نظام الأغلبية، فإن متغير نظام التمثيل النسبي يأخذ القيمة 0 وكذلك متغير النظام المختلط، وحيث إن قانون انتخاب السلطة التنفيذية الذي أقره مجلس النواب بتاريخ 8 سبتمبر 2021 تبنى النظام الرئاسي، فإن قيمة متغير السلطة التنفيذية يأخذ القيمة 1، فيما يتعلق باللامركزية، فإن القانون الساري هو قانون الحكم المحلي الصادر عن المؤتمر الوطني العام بتاريخ 18 يوليو 2012، والملاحظ أن هذا القانون لم يفعل بشكل كامل بعد، حيث لم يتم تقسيم البلاد إلى محافظات حسب القانون، بالإضافة إلى ذلك فإن القانون لم يمنح صلاحيات مالية أو تشريعية أو صلاحيات تنفيذية ذات طبيعة سياسية لوحدات الحكم المحلي، من ثَم فإن متغير اللامركزية يأخذ القيمة 0، مؤشر Polity IV يعطي مستوى الديموقراطية في ليبيا على أنه يساوي 0، وفقا لهذه القيم والافتراضات تصبح معادلة النموذج المقدر كالتالي:

جدول 5 سيناريوهات تأثير إجراء الانتخابات في احتمال تجدد الصراع في ليبيا

تسلسل	سيناريو إجراء الانتخابات	احتمال تجدد الصراع
1	إجراء الانتخابات في 31 ديسمبر 2022	71٪
2	إجراء الانتخابات في 31 ديسمبر 2023	69٪
3	إجراء الانتخابات في 31 ديسمبر2023 مع نظام التمثيل النسبي	81٪
4	إجراء الانتخابات في 31 ديسمبر2023 مع النظام المختلط	61٪
5	إجراء الانتخابات في 31 ديسمبر 2023 مع تبني النظام البرلماني	47٪
6	إجراء الانتخابات في 31 ديسمبر 2023 مع تبني النظام المختلط + النظام البرلماني	39٪
7	إجراء الانتخابات في 31 ديسمبر 2023 مع تبني اللامركزية	7٪
8	إجراء الانتخابات في 31 ديسمبر مع تبني اللامركزية + النظام المختلط + النظام البرلماني	2٪
9	حساب احتمالات تجدد الصراع نتيجة لانتخابات 7 يوليو 2012	13٪

السيناريو الأول، يفترض هذا السيناريو إجراء الانتخابات في نهاية العام الحالي دون إحداث أي تغييرات أخرى في ظروف إجراء الانتخابات، وفقا لهذا السيناريو وكما هو موضح في الجدول رقم 5 فإن احتمال تجدد الصراع مرتفع جدًا حيث يبلغ 71٪، إذا تم تأجيل الانتخابات حتى نهاية العام القادم حسب السيناريو الثاني فإن ذلك سوف يخفض الاحتمال بشكل طفيف جدا من 71٪ إلى 69٪، يتضح من السيناريو الأول والثاني أن احتمالات تجدد الصراع بالظروف والاشتراطات السائدة التي تحكم العملية الانتخابية في ليبيا تبدو مرتفعة جدًا، وأن الاعتماد على تأجيل الانتخابات لن يغير كثيرًا في فرص تجدد الصراع؛ ولذلك ينبغي التفكير في إحداث تغييرات في الظروف والاشتراطات التي تحكم العملية الانتخابية. السيناريو الثالث الذي يتضمن إجراء

Logit
NWar=2.77+-0.01×36+-2.38×1+-1.14×0+0.32×3+-2.54×1+1.48×1+0.66×0+-0.34×0 +0.91×0+-3.32×0+-0.03×0=0.9116084

ويحسب احتمال تجدد الصراع كالتالي

PNWar=1=11+e(-0.9116084)=0.71

الانتخابات في نهاية عام 2023 مع تغيير قانون انتخاب البرلمان واعتماد نظام التمثيل النسبي بدلًا من نظام الأغلبية السائد الآن حسب قانون انتخابات البرلمان الذي أصدره مجلس النواب بتاريخ 5 أكتوبر 2021 - من شأن هذا السيناريو أن يزيد احتمالات تجدد الصراع من 69٪ إلى 81٪.

السيناريو الرابع يوضح أن تأجيل الانتخابات حتى نهاية العام 2023 وتبني النظام المختلط في انتخابات مجلس النواب بدلا من نظام الأغلبية يمكن أن يخفض احتمال تجدد الصراع من 69٪ إلى 61٪، أما السيناريو الخامس، فيفترض تأجيل الانتخابات حتى نهاية العام 2023 مع تغيير نظام الحكم من رئاسي إلى برلماني بمعنى إلغاء قانون انتخاب الرئيس، أو الإبقاء عليه ولكن مع جعل اختصاصات الرئيس شرفية فقط، ويتم تعيين رئيس الوزراء عن طريق مجلس النواب. في هذه الحال يصبح احتمال تجدد الصراع 47٪. إذا تم تغيير قانون الانتخابات بشقيه بحيث تم تبني النظام المختلط في انتخابات مجلس النواب وتبني النظام البرلماني بدلًا من الرئاسي مع تأجيل الانتخابات إلى نهاية عام 2023، فإن السيناريو السادس يشير إلى انخفاض احتمال تجدد الصراع إلى 39٪.

السيناريو السابع يفترض تأجيل الانتخابات وتغيير قانون الحكم المحلي رقم 59 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 18 يوليو 2012 بحيث تعطى الوحدات المحلية صلاحيات حقيقة مالية أو تنفيذية سياسية أو تشريعية بحيث يصبح نظام الحكم المحلي في ليبيا فعلا لامركزيًّا، في هذه الحالة سوف ينخفض احتمال الصراع بشكل كبير جدًا وتصبح 7٪، وإذا تم الجمع بين تغيير قانون الحكم المحلى وتغيير قوانين الانتخابات وتم تبني اللامركزية والنظام المختلط واستبدال النظام الرئاسي بنظام برلماني حسب ما يفترض السيناريو الثامن فإن احتمال تجدد الصراع في ليبيا ينخفض إلى 2٪.

إن السيناريوهات السابقة توضح أن فرص تجدد الصراع في ليبيا بالوضع الراهن تبدو مرتفعة جدا، وأن تأجيل الانتخابات لن يفيد كثيرا في تجنب تجدد الصراع في البلاد، وتوضح السيناريوهات أيضا أنه بإمكان السلطات التشريعية في البلاد تجنيب البلاد مخاطر تجدد الصراع من خلال إحداث تعديلات قانونية من شأنها زيادة هامش المشاركة السياسية للأطراف والقوى السياسية المختلفة في ليبيا، وذلك من خلال تبني نظام لامركزي ينقل صلاحيات حقيقية إلى السلطات المحلية ويخفف من حدة التنافس على السلطة المركزية، كذلك فإن من شأن التحول من النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني أن يسمح لطيف أوسع من القوى السياسية بالمشاركة في السلطة التنفيذية المركزية، وذلك بدلًا من تركيزها في يد شخص واحد، ومن ثَم تيار سياسي واحد، وهو ما يؤدي إلى التخفيف من حدة الصراع على السلطة التنفيذية، ويتسبب في تجنب تجدد الصراع، وبالمثل فإن النظام المختلط

الذي يسمح للأحزاب والتكتلات السياسية التي لها تصورات ومشاريع على المستوى الوطني بالمنافسة بفاعلية للمشاركة في السلطة - من شأن هذا النظام أيضا أن يسهم في تجنيب البلد خوض صراعٍ جديد.

5. الخاتمة والتوصيات

هدفت هذه الورقة لاستقصاء الأثر المحتمل لإجراء الانتخابات في ليبيا على فرص تجدد الصراع فيها، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الورقة تقديرات نموذج قياسي لوغاريتمي لتقدير احتمالات تجدد الصراع في ليبيا، وقد أوضحت نتائج قياس النموذج والتنبؤات المشتقة منه أن احتمال تجدد الصراع في ليبيا يبدو مرتفعًا جدًا إذا تم إجراء الانتخابات نهاية العام الحالي، ويصل إلى 71٪، كما وضحت النتائج أن تأجيل الانتخابات إلى نهاية العام القادم لن يقلل من احتمال تجدد الصراع بشكل كبير، وأن تخفيض احتمال تجدد الصراع يتطلب، حسبما يتوقع النموذج، إحداث تغييرات في الإطار السياسي الذي سوف تجري فيه الانتخابات، بحيث يتم تبني نظام سياسي يسمح بمشاركة أوسع للأطراف الليبية المختلفة في السلطة التي سوف تنتجها الانتخابات المقبلة. ويأتي في مقدمة التغييرات تعديل القانون 59 بشأن الحكم المحلي بشكل يتم فيه تفعيل اللامركزية وتُمنح فيه صلاحيات أوسع لوحدات الحكم المحلي. إن من شأن تبني اللامركزية أن يفسح للنخب المحلية مجالًا أكبر في إدارة مجتمعاتها المحلية، وفي الوقت نفسه يقلل المنافسة على السلطة المركزية نتيجة لنقل صلاحيات وموارد مالية أكبر للسلطات المحلية، يلي ذلك من حيث الأهمية التحول من النظام الرئاسي الذي يركز السلطة التنفيذية في يد شخص واحد إلى النظام البرلماني الذي يسمح لأطراف متعددة بالمشاركة في السلطة التنفيذية المركزية، كما أن التحول من نظام انتخاب الأغلبية في مجلس النواب إلى النظام المختلط من شأنه أن يسمح للقوى السياسية المنظمة والأحزاب من المشاركة بفاعلية في الانتخابات؛ مما يسهم في رفع هامش المشاركة السياسية للأحزاب.

إن تقديرات النموذج توضح أنه إذا تم تبني كل هذه التعديلات معًا، فإن احتمال تجدد الصراع في ليبيا سوف ينخفض من 69٪ إلى 2٪ فقط، وذلك بافتراض تأجيل الانتخابات حتى نهاية العام القادم.